حزيران ـ يونيه) ، روما (تموز ـ يوليه) ، ابو ظبي (تشرين الثاني ـ نوفمبر) ، ووضح تماما ان الجانب الاوروبي يعمل على التركيز على النواحي الاقتصادية والتملص من اي بحث سياسي ، ولكن حتى بالنسبة للنواحي الاقتصادية كان موقفه شديد التحفظ .

واخيرا عقدت دورة لكسمبورغ في ايار (مايو) سنة ١٩٧٦ على صعيد اللجنة العامة ـ اي مستوى السفراء ، وتم ذلك بضغط من الدول العربية . وقد واجه الحوار صعوبات كثيرة في مؤتمر لكسمبورغ ، ومع ذلك تمخض المؤتمر عن انشاء لجان ومجموعات متخصصة لاعداد الدراسات التي تشمل النواحي التجارية والصناعية والتكنولوجية ومسائل البنية التحتية . وقد عكس بيان لكسمبورغ ، الذي ظهر بعد معاناة كبيرة ، وجود هوة في الموقف السياسي تجاه القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط وهوة اخرى في الموقف الاقتصادي ، ومع ذلك فمن الممكن اعتباره خطوة الى الامام .

وقد تبعت هذه الخطوة المتأنية خطوة اخرى تمثلت في اجتماع الجمعية العامة للحوار العربي الاوروبي في تونس (٧ ـ ١٣ شباط ـ فبراير ١٩٧٧) حيث اتخذ الحوار طابعا اكثر شمولا واتضح فيه التباين بين الموقف العربي والموقف الاوروبي ليس على الصعيد السياسي فحسب بل كذلك على الصعيد الاقتصادي .

وفيما يلي بعض الملاحظات التي يمكن ان تساعد على تكوين فكرة عن حصيلة هذا الحوار .

☐ ١ ـ كرر البيان السياسي للاوروبيين المواقف السابقة للمجموعة الاوروبية ، بل اكثر من ذلك ألحق بتصريح مفاده « ان المجموعة الاوروبية لا يمكن ان تسمح لاخرين ان يحددوا لها ما يجب ان تكون عليه علاقات المجموعة باسرائيل. » ولا يخفى ما في هذه الجملة من استفزاز للطرف العربي .

☐ ٢ ـ وافق الجانب الاوروبي بصعوبة على تشكيل لجنة سياسية مشتركة خاصة بالمؤتمر ورفض تشكيل لجنة دائمة لمتابعة الحوار السياسي وان كان وعد بدراسة هذا الامر .

☐ ٣ ـ بدا تقدم واضح في موقف المجموعة الاوروبية من انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة على النحو التالي .

☐☐ ـ ابداء مشاعر القلق نحو استمرار الاحتلال الاسرائيلي لمناطق كبيرة من الاراضي العربية .

☐☐ـ التمسك بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على سكان الاراضي المحتلة ومعارضة اية تعديلات في الطابع الاقليمي والسكاني لهذه المناطق وخاصة سياسة اقامة مستعمرات فيها . والمعارضة في اتخاذ خطوات من جانب واحد في تبديل كيان مدينة القدس .

☐☐ ـ رفض استمرار ما يسمى بسياسة (خلق الحقائق)التي تثير المصاعب امام المفاوضات .

ولكن الموقف من حقوق الشعب الفلسطيني لم يظهر اي تقدم بل اظهر ربطا لمفهوم اوسع للتسوية الشاملة.